مسألة عشائر الحدود العراقية – السورية في العلاقات بين سلطتي الانتداب البريطاني والفرنسي 1920-1932

د.عمار يوسف عبد الله
كلية التربية الأساسية - جامعة الموصل

المؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية التربية الأساسية (23-24/أيار/2007)

ملخص البحث :

لعبت العشائر العربية المتاخمة الحدود العراقية – السورية دورا مهما في العلاقات بين سلطتي الانتداب البريطاني على العراق والفرنسي على سوريا خلال المدة بين عامي 1920-1932، ولتسليط الضوء على هذا الموضوع فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور تناول الاول خط الحدود العراقية – السورية خلال هذه المدة ، كما تضمن كذلك عرضا تفصيليا عن عشائر الحدود العراقية – السورية من حيث توزيعها الجغرافي على طرفي الحدود العراقية – السورية، في حين تناول المحور الثاني نزاعات عشائر الحدود العراقية – السورية بين عامي 1920-1932 من حيث اسبابها والاطراف الاساسية لهذه النزاعات ، في حين تطرق المحور الثالث الى موقف سلطتي الانتداب البريطاني والفرنسي من نزاعات عشائر الحدود العراقية – السورية وخاصة من خلال المؤتمرات العشائرية وقضية ترسيم الحدود .

The issue of the Iraqi- Syrian Borders Tribes in the Relationship between the British Mandatory Authority and the French Mandatory on: 1920-1932

Dr. Ammar Yousef Abdullh
College of Basic Education -University of Mosul

Abstract:

The tribes of the Iraqi-Syrian borders played an important role in the relationship between the British mandatory authority in Iraq and the French mandatory one in Syria between 1920-1932. in order to throw light on this subject, the research was divided into three axes. The first axis tackled the borderline between Iraq and Syria during Iraqi Syrian borderline tribes with regard to their geographical distribution to the two

sides of the borders. The second axis handled the disputes among these tribes between 1920-1932 concerning their causes and political sides. As for the third axis, it tackled the attitudes of the British and the French mandatory authorities to the dispute of the Iraqi-Syrian borders tribes; especially the tribal conferences held during the period.

أولاً. عشائر الحدود وتوزيعها الجغرافي :

1. خط الحدود العراقية – السورية :

يبدأ خط الحدود العراقية – السورية من جنوب قرية خانك السفلى الواقعة على الجانب الغربي من نهر دجلة شمال فيشخابور ويسير بصورة مستقيمة باتجاه الجنوب الغربي ماراً بتل كوجك وتل دحرايه حتى تل خودة الدير الواقعة شمال مدينة سنجار بمسافة (58) كيلو متراً تقريبا ثم ينحرف نحو الغرب والجنوب الغربي ماراً بموازاة جبل سنجار إلى تل العروس الذي يبعد نحو (13) كيلو متراً عن سفوح جبل سنجار الغربية ويستمر نحو الجنوب حتى تل صفوك ثم ينحرف إلى الجنوب الشرقي والى الجنوب قاطعاً وادي عجاج ماراً من بعض السبخات كسبخة البوارة وسبخة الطويل إلى أن يقطع نهر الفرات في نقطة تقع بمسافة (10) كيلومترات تقريبا جنوب البو كمال ومنها يتجه نحو الجنوب الغربي ماراً من شمال بئر مكالب إلى أن يصل إلى ملتقى الحدود العراقية – السورية – الأردنية وهي نقطة تقع جنوب جبل تنف بمسافة (15) كيلو متراً[1].

2. التوزيع الجغرافي لعشائر الحدود :

لا بد للباحث قبل الاشارة عن ابرز العشائر العراقية والسورية المتواجدة عند خط الحدود العراقية–السورية وتوزيعها الجغرافي أن يشير إلى أن معظم هذه العشائر ومنها عشائر شمر الجربا وعنزة والدليم والعكيدات والجغايفة قد هاجرت من شبه الجزيرة العربية منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى العراق وسوريا واستوطن القسم الأكبر من هذه العشائر في منطقة البادية أو ما يعرف بالجزيرة الفراتية على جانبي الحدود العراقية–السورية ، وهي إما عشائر بدوية رحالة مثل شمر وعنزة أو ريفية مستوطنة مثل الدليم والعكيدات والجغايفة والبقارة (البكارة) .

لقد أطلق على الصحراء الغربية من العراق اسم البادية وتقسم البادية التي تتجول فيها العشائر الرحالة إلى ثلاث مناطق رئيسة هي البادية الشمالية والوسطى والجنوبية ، والذي يهم البحث منطقتان من البادية وهي الشمالية وتشمل القسم الصحراوي الذي يقع على الجانب الأيمن من نهر الفرات والوسطى وتقع إلى غرب نهر الفرات وفي هاتين المنطقتين تتنقل عشائر الحدود العراقية – السورية [2] .

أ. العشائر العراقية :

تنتشر العديد من العشائر العراقية على خط الحدود العراقية – السورية ولعل ابرز هذه العشائر عشائر شمر الجربا المتواجدة في منطقة الجزيرة الفراتية وخاصة في منطقة ربيعة شمال غرب الموصل[3] وعشيرة العمارات من عنزة العراق وهي تتواجد في البادية الشمالية والجنوبية[4] وعشائر الدليم المتواجدة في جانب نهر الفرات (الجزيرة الشمالية) في لواء الدليم[5] كذلك عشيرة الجغايفة التي تتواجد قسم منها مع الدليم شمال عانه في الجزيرة وفي حديثة والزوية[6].

ب. العشائر السورية :

أما ابرز العشائر السورية المنتشرة قرب الحدود العراقية فهي الخرصه (الاخرصة) وهي من عشائر شمر ويتواجدون قرب نهر الخابور[7] والفدعان من عنزة وتوطنهم قرب حلب بين الخابور والفرات[8] والاسبعة أو السبعة[9] والروّلة وهما من عنزة التي تحتل القسم الغربي من صحراء سوريا[10] وتجاور مواطن هاتين العشيرتين مواطن عشيرة الفدعان من عنزة سوريا . كذلك تتواجد عشيرة العكيدات وتوطنها في انحاء دير الزور من جانبي الفرات والبو كمال[11] والبقارة (البكارة) في دير الزور وحلب والحسكة (الاحسجة) وتل كوجك[12] وعشائر الجبور في دير الزور ومنطقة حوض الخابور الأوسط[13].

ثانيا . نزاعات عشائر الحدود :

1. الأسباب :

إن السبب الأساس لنزاعات عشائر الحدود العراقية – السورية هو تنقل القبائل البدوية أو ما يطلق عليها بالرحل بين العراق وسوريا ويرجع سبب تنقل البدو إلى طبيعة حياتهم. إذ إن اعتماد البدو في حياتهم المعيشية على نتاج الإبل والمواشي تمثل بالنسبة لهم وسائل المعيشة والنقل الرئيسة .

إن طبيعة الحياة تفرض عليهم أن يتنقلوا في موسم الشتاء والربيع إلى عمق الصحراء طلبا للكلأ والمراعي . وتبدأ هجرة القبائل البدوية في نهاية شهر تشرين الأول حين يبدأ هطول الأمطار في هذا الوقت من السنة .

ومع نهاية شهر نيسان يرجعون إلى أماكنهم الطبيعية قرب الأرياف والمراعي الطبيعية والمناطق القريبة من آبار المياه . وإذا استمرت الامطار خلال الموسم فينتقل البدو الى مناطق أخرى وأحيانا يتجاوزون في ترحالهم الحدود العراقية فيدخلون الأراضي السورية وراء الكلأ والماء وخلال مدة الإقامة هذه يغير البدو الرحّل إقامتهم كل عشرة أيام وأحيانا أكثر من ذلك .

ويرجع البدو الرحالة من الصحراء عادة عند انتهاء موسم الرعي في شهر نيسان وقبل ابتداء موسم الصيف وانقطاع الأمطار ، تجنبا لمخاطر الهلاك بسبب انقطاع الماء والكلأ[14] .

ومن أسباب تنقل القبائل البدوية أيضا هو تطرف الحرارة والبرودة في بادية الشام بحيث يسبب ذلك حركة مستمرة للبدو الرحل من الوديان المنخفضة جنوبا في الشتاء إلى التلول المرتفعة في القسم الشمالي في أثناء الصيف .

ومما يجدر ذكره أن بادية الشام تشكو من شحة المياه وعلى هذا الأساس يلاحظ أن القليل من القبائل البدوية يكون باستطاعتها أن تخيم صيفا في هذه البادية وعندما يحل الصيف تتحرك عشائر الحدود العراقية – السورية البدوية فيتجه البعض منها شرقا إلى الفرات ويذهب القسم الآخر منها نحو الغرب إلى المناطق التي تكثر فيها عيون المياه والتلول الواقعة في سوريا[15].

وعلى هذا الأساس ممكن الاشارة إن السبب الرئيس في نزاعات عشائر الحدود كان نتيجة تنقل وترحال هذه العشائر في بادية الشام شمالا أو الأماكن المرتفعة في الصيف ونحو الجنوب وحيث الوديان المنخفضة في الشتاء .

2. أطراف النزاع الأساسية :

إزاء ما تقدم ونتيجة لهذه الأسباب كان الغزو[16] أمرا شائعا بين القبائل البدوية وله تقاليده ، والغزو بين القبائل البدوية بشكل عام إما بسبب الأخذ بالثأر أو نتيجة لعداء فجائي أو أن يكون على قوم ليس بينهم عهد أو على الكلأ والمراعي أو الآبار[17] وهو كما أشار احد الباحثين بأنه زاد البدوي الروحي وتتطلبه الحاجة الأدبية لاستعراض مواهبه المتفوقة[18].

وقد تواصلت هذه الغزوات بين عشائر الحدود العراقية – السورية في البادية الشمالية التي كانت مسرحا للغزوات المفاجئة والسلب والنهب بين هذه العشائر مدة طويلة بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921[19].

ويلاحظ أن نزاعات عشائر الحدود العراقية–السورية قد تكون بين عشائر من قبيلة واحدة أو عشائر من قبائل مختلفة ، فكانت أولى الغزوات بين عشائر الحدود العراقية – السورية في بداية عهد الانتداب عام1920 بين عشيرة الروّلة من عنزة سوريا وعشيرة العمارات من عنزة العراق واستمر النزاع بين العشيرتين حتى عام 1921[20].

وشهد عام 1921 غزوات متبادلة بين عشيرة العكيدات السورية والدليم العراقية ، والى هذا المعنى أشارت إحدى وثائق الخارجية البريطانية بأن مشرف الدندل شيخ العكيدات قد كتب إلى شيوخ الدليم يدعوهم إلى عقد هدنة بين العشيرتين وكان جواب شيوخ الدليم بأنه لا يوجد لديهم أية معارضة على إقامة سلام منفرد مع العكيدات[21].

كذلك كانت الغزوات بين عشيرة الخرصة من (شمر الحدود) في سوريا وشمر الجربا في العراق بعد أن إلتجأ الشيخ ادهام الهادي الذي لم يهادن السياسة البريطانية في العراق إلى عشيرة الخرصة عام 1922 بعد نزاع مع ابن عمه عجيل الياور على مشيخة شمر الجربا في العراق إلا أن الياور نال المشيخة وبمباركة الحكومة العراقية ، فتألف من جراء نزوح عدد من أبناء عشائر شمر مع ادهام الهادي من العراق إلى سوريا جمع جديد من عشائر شمر في سوريا وهم شمر الخرصة أو كما أطلق عليهم الفرنسيون اسم (شمر الحدود) وقد أصبح ادهام الهادي شيخا على هذه العشيرة[22].

ونتيجة لهذا النزاع بين هاتين العشيرتين فقد أصبحت المواصلات على طريق الموصل – دير الزور عرضة لاستغلال عشيرة شمر الجربا المتواصلة لفرض الخاوة[23].

كما إن العشائر الريفية العراقية والسورية لم تسلم من هذا النزاع أيضا فقد كانت عشائر شمر تشن الغزوات على هذه العشائر من طي والدليم والجبور والبقارة والعكيدات ، ولأجل منع هذه الحالة اضطرت هذه العشائر إلى دفع الخاوة إلى عشيرة شمر لكي يأمنوا من هذا الغزو[24].

لم تقتصر الغزوات العشائرية على قبيلتي شمر وعنزة فقد شهد ربيع 1923 هجوم عشيرة الدليم العراقية على عشيرة العكيدات السورية[25] كما شهد هذا العام غزوات عديدة كان طرفها عشيرة العكيدات السورية مع العشائر العراقية ومنها شمر والعمارات من عنزة والدليم وقيس (جيس) والجبور[26].

وفي عام 1924 استمرت الغزوات العشائرية على جانبي الحدود العراقية – السورية فقد زادت الغزوات التي شنها ادهام الهادي شيخ شمر سوريا تسانده عشيرة الاخرصة من شمر على عشائر عنزة وطي والدليم وعشيرة عبده من شمر العراقية ، فضلا عن غزواته على عشيرة شمر الجربا وخصمه المباشر الشيخ عجيل الياور[27].

أصبح القتال بين الخصمين خطيرا بصورة متزايدة منذ تشرين الأول 1925 إذ حظي ادهام الهادي بدعم العشائر اليزيدية في منطقة سنجار فقد استفاد من استياء اليزيديين من عشيرة شمر الجربا بسبب الغزوات المتعددة من جانب هذه العشائر ضدهم ، فعمل ادهام الهادي على إنشاء تحالف قوي ضد ابن عمه عجيل الياور. فقرر أن يواجه ابن عمه في معركة كبرى في منطقة البديع على الحدود العراقية – السورية ، وقد استند في هذه الغزوة إلى دعم (2000) من عشيرة الجبور السورية بزعامة الشيخ ابراهيم المسلط فحاول أن يتغلب على قوة اصغر يقودها عجيل الياور ، إلا أن آمال ادهام الهادي سرعان ما تبددت في 2نيسان1926 بخسارته هذه الموقعة بعد أن تدخل القوات البريطانية لمساندة عجيل الياور[28].

إن استمرار الغزوات داخل أراضي الانتدابين البريطاني والفرنسي في العراق وسوريا هدد بمضاعفات خطيرة على الصعيد السياسي بين الدولتين نظرا لامتداد العشائر السورية داخل العراق وقيام القوات العراقية بملاحقة القبائل داخل الأراضي السورية مرات عدة مما أدى إلى مقتل ضابط فرنسي وجرح جنود عدة . ونظرا لفداحة الخسائر والتهديد المستمر باستخدام السلاح لعملية الثأر بات من مصلحة المسؤولين البريطانيين والفرنسيين وقف الصدام . وقام مجلس عصبة الأمم بإصدار قرار يقضي بتجريد البدو من سلاحهم تمت الموافقة عليه في 4 نيسان 1930. وكلفت لجنة بريطانية – فرنسية لحل المسألة البدوية بما يضمن عدم تجدد الاشتباكات[29] .

ولم تشهد السنوات بين 1930–1932 غزوات عشائرية كبيرة بسبب تدخلات الحكومتين العراقية والسورية ، فضلا عن موقف سلطتي الانتداب البريطاني والفرنسي في عقد المؤتمرات العشائرية بين عشائر الحدود العراقية – السورية في محاولة للحد من ظاهرة الغزو العشائرية .

ثالثاً. موقف سلطتي الانتداب البريطاني والفرنسي من نزاعات عشائر الحدود :

1. المؤتمرات العشائرية :

اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914–1918) وانتصار دول الحلفاء فيها ، أصبحت بعض البلدان التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية ومنها العراق وسوريا خاضعة للانتدابين البريطاني والفرنسي فقد عهد مجلس الحلفاء الأعلى بالانتداب على العراق إلى بريطانيا في 25 نيسان 1920[30] في حين منح الانتداب على سوريا لفرنسا عملا بقرار مجلس الحلفاء الأعلى الصادر في معاهدة سان ريمو في 21 نيسان 1920[31].

لم يكن لدى المسؤولين البريطانيين بعد احتلالهم العراق القوة العسكرية اللازمة لاحتلال منطقة البادية الشمالية (الجزيرة) بأكملها فحاولوا السيطرة على العشائر القاطنة في هذه المنطقة ومن أبرزها عشائر شمر الجربا عبر تطبيق سياسة غير مباشرة لإحكام السيطرة عليها[32].

وفي الوقت نفسه فإن الترتيبات العسكرية البريطانية المتمثلة بتسيير المدرعات في مواطن شمر وعنزة التي اتخذتها السياسة البريطانية في البوادي لم تقطع دابر الغزو فاستقر رأيها على اتخاذ ترتيبات أمنية أخرى فأنشأت قوات بدوية لدى شيوخ العشائر الموالية لهم باسم البيرق وتألف كل بيرق من قوة لا تقل عن (200) من الهجانة[*] على ان يكون قائد البيرق بريطانياً ويعاونه عراقيون كضباط من أقارب الشيخ وإن البيرق يرحل وينزل مع الشيخ في المكان الذي يعينه له ، فألف في جهة الغرب من بغداد في منازل شيخ الدليم بيرقاً كان بقيادة الكابتن وليم Captian William يعاونه الميجر خلف ابن عم الشيخ علي السليمان شيخ دليم والكابتن محمد العيشة

من أقارب الشيخ السليمان . وفي الموصل شكل بيرقاً لشيخ شمر ادهام الهادي إلا أن هذا البيرق لم يكتب له النجاح وبعد تشكيل الحكومة العراقية عام 1921 شكل بيرقا لشيخ شمر عجيل الياور الذي رفض أن يكون بيرقه بإمرة ضابط بريطاني فاختارت الحكومة عبد الجبار الراوي قائدا لهذا البيرق في 20 شباط 1922[33].

وفي أوائل 1923 كانت منطقة الجزيرة عموما والقطاع الفرنسي خصوصا في حالة من الفوضى غلب الشك وعدم الثقة بين المسؤولين البريطانيين والفرنسيين حول مطامعهم الواحد تجاه الآخر ، فقد أنشئت إدارة بريطانية على شكل قوة عسكرية محدودة في الجانب العراقي . ومن الجانب السوري من الجزيرة كانت السياسة الفرنسية تقوم بشكل مباشر على التدخل العسكري المباشر ضد العشائر العربية المتمردة على الخصوص[34].

كانت المعارك والغزوات بين عشائر شمر والعكيدات والدليم قد أدت إلى سقوط عدد من القتلى من تلك العشائر مما أدى إلى تدخل السلطات البريطانية في العراق والفرنسية في سوريا لحل مشاكل الخلاف ووضع حد نهائي للفوضى التي كانت سائدة في منطقة الحدود العراقية – السورية ، فاجتمع ممثلو بريطانيا وفرنسا في دير الزور للتباحث في مشاكل عشائر الحدود العراقية – السورية فكانت أولى المؤتمرات العشائرية[35].

والى هذا المعنى أشارت إحدى رسائل يوردن Yourdan القنصل البريطاني في بيروت في 22 شباط 1923 بصدد المؤتمر المقترح عقده في منطقة القائم لتسوية الدعاوي على الحدود العراقية – السورية بأن مجموعة من العراقيين قدموا عرائض إلى القناصل البريطانيين في بيروت وسوريا يطالبون بها التعويض عما لحق بهم من خسائر بسبب العشائر المتوطنة في الجانب السوري من الحدود[36].

سعت السلطات البريطانية إلى عقد هذا المؤتمر واختيار مكان ملائم لعقده فقد أشار هنري دوبس Henry Dobbs المندوب السامي البريطاني في العراق في رسالة موجهة إلى يوردن القنصل البريطاني في بيروت بأنه يصعب على مشايخ الدليم الذهاب إلى منطقة البو كمال على الحدود السورية كما إنه من المرجح أن تكون نفس الصعوبة على العكيدات بالذهاب إلى منطقة عانة ولذلك فقد اقترح دوبس أن تكون منطقة القائم على الحدود العراقية مكاناً ملائماً للاجتماع[37].

أما السلطات الفرنسية فكانت تشاطر السلطات البريطانية في عقد هذا المؤتمر لأجل تسوية دعاوى عشائر الحدود العراقية–السورية وهو ما أشار إليه موسيه ده كان المندوب السامي الفرنسي لسوريا ولبنان في رسالته الموجهة إلى هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق في 26 كانون الأول 1922[38].

كان هناك تقارباً واضحاً في وجهة النظر البريطانية والفرنسية من اجل عقد هذا المؤتمر من خلال الرسالة المفصلة التي أرسلها هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق إلى موسيه ده كان المندوب السامي الفرنسي لسوريا ولبنان في آذار 1923 التي أشار فيها إلى توافق وجهتي النظر البريطانية والفرنسية في عقد هذا المؤتمر في القائم في الأسبوع الثالث من شهر نيسان 1923 ، كما أورد دوبس بعض المقترحات بصدد عقد هذا المؤتمر ومما جاء فيها بأن لوائي (محافظتي) الموصل والدليم محاذيان للحدود السورية والمسائل التي يبحث فيها المؤتمر ذات شأن لدى عشائر هذين اللوائين ولذلك فمن الضروري أن يحضر المؤتمر ممثلون من هذين اللوائين مقترحا ان يحضر الميجر مري Major Mery مشاور لواء الموصل والميجر ديجنتون Major Dejnton مشاور لواء الدليم من قبل الحكومة البريطانية مع ممثلين آخرين من قبل حكومة العراق وممثلين عن الحكومة السورية وممثلين عن كل عشيرة عراقية لها علاقة بالأمر بصفة استشارية .

وبصدد تسوية الخلاف الواقع بين عشيرتي الدليم والعكيدات والفصل في الدعاوى العشائرية الناتجة عن غزوات عشيرة شمر على عشيرة الكتكي السورية فقد أشار دوبس إلى أن تلك المشاكل من أهم واجبات المؤتمر والسعي إلى تأييد سلام دائم بينها بما يضمن منع الغارات القبائلية على الحدود وذلك من خلال اخذ كفالات من رؤساء القبائل . كما أشار دوبس إلى التدابير الواجب اتخاذها ، لتأمين طرق التجارة الرئيسة بين العراق وسوريا ، والنظر في دعاوى التجار والمسافرين ضد قبائل الحدود ووضع قاعدة ثابتة للفصل في هذه الدعاوى[39] .

وعلى اثر وصول هذه المقترحات إلى موسيه ده كان المندوب السامي الفرنسي لسوريا ولبنان ، طالب دوبس الجانب الفرنسي بالاجابة على مقترحاته هذه بعد إبداء الرأي بشأنها وإن هذه المقترحات يجب أن تحظى بتصديق الحكومتين العراقية والسورية .

انعقد المؤتمر العشائري في القائم في مايس 1923 وقد اشترك في هذا المؤتمر ممثلا عن بريطانيا الميجر مري والميجر ديجنتون ، وكانا على رأس وفد عشائر العراق واللفتنت ته ريه ممثل فرنسا[40] وكان على رأس وفد عشائر العكيدات[41].

أما شيوخ العشائر الذين حضروا هذا الاجتماع من عشائر العراق فهم : علي السليمان شيخ الدليم وعجيل الياور شيخ مشايخ شمر وعفتان الشرجي شيخ عشيرة البو محل ، في حين حضر المؤتمر من شيوخ عشائر سوريا جدعان الهفل ومشرف الدندل من شيوخ العكيدات وفارس الجراح[42] ، كما حضر عدد من المرافقين من شيوخ العشائر وهم محروث الهذال شيخ العمارات من عنزة ومحجم بن آل مهيد من الفدعان ، فضلا عن عدد كبير من الوجهاء ورؤساء عشائر البوساري والبكارة السورية والجغايفة العراقية[43].

وخلال هذا المؤتمر تحدث ممثل فرنسا مشيرا في حديثه إلى ضرورة تصالح هذه العشائر ، ثم تحدث بعد ذلك ممثل بريطانيا الذي نهج في حديثه منهج ممثل فرنسا[44] .

انتهى المؤتمر بالصلح والاتفاق على تحريم الغزو . وبذلك تم حل الخلاف بين عشيرتي الدليم العراقية والعكيدات السورية[45] ووقف المناوشات بين العشيرتين[46] .

ومن جهة أخرى فالباحث يرى عكس هذا الرأي فقد أشارت إحدى وثائق البلاط الملكي إلى أن هذا المؤتمر انفض بانسحاب ممثلي عشيرة العكيدات دون أن يحقق الهدف المرجو من عقده والسبب في ذلك ظهور اعداد كبيرة من الخيالة مع حاملي الأعلام من رجال عشيرة الدليم متجهين صوب مكان انعقاد المؤتمر ، وملوحين ببنادقهم مما اضطر شيوخ العكيدات إلى الانسحاب من المؤتمر ، وإزاء هذه الحادثة فقد اخبر ممثلو فرنسا ممثل بريطانيا قرارهم بفض المؤتمر في 7 مايس1923[47] .

لقد حمل الميجر مري في رسالة إلى كورنواليس Cornwales مستشار وزارة الداخلية العراقية في 14 مايس 1923 علي السليمان شيخ الدليم وعفتان الشرجي شيخ البو محل مسؤولية حادث القائم ورأى وجوب اتخاذ إجراءات إدارية ضدهما لدورهم في فشل المؤتمر وتبديد مساعي وجهود ممثلي بريطانيا والشيوخ المحكمين[48].

وفي هذا المعنى أشار الكابتن كلوب Captain Gloob ضابط الخدمات الخصوصية في تقريره عن مؤتمر العشائر في القائم ورأى أن علي السليمان شيخ الدليم لم يخسر شيئا من استمرار الغزوات العشائرية وقد سانده عفتان الشرجي الذي رغب عمدا في إخفاق المفاوضات خشية فقدان أرضه[49] .

ومن جانب اخر ، فقد أصبح مؤكدا أنه يستحيل عقد مؤتمر عشائري في سنة 1925 وذلك لأن القرارات التي اتخذت في اجتماع البو كمال في تلك السنة بشأن المشاكل التي حدثت بين عشيرتي شمر العراقية والسورية لم تكن قد حظيت بالقبول من أطراف النزاع[50] .

في أعقاب أحداث نيسان 1926 بين ادهام الهادي شيخ شمر (الحدود) وعجيل الياور شيخ مشايخ شمر ، فقد أراد ادهام الهادي الثأر لهزيمته وقد ساعده في ذلك عودته لرئاسة شمر من جانب الفرنسيين ، ومن الجانب الآخر لقي عجيل الياور دعما بريطانيا لوقف كل الغزوات العشائرية وقد ترجمت في تموز 1926[51] عندما صدر قرار رسمي ينهي كل الغزوات العشائرية[52] .

افرزت الجهود البريطانية تغييراً ملموساً في غزوات العشائر العراقية على العشائر السورية في أواخر 1926 ، ولكن على الرغم من ذلك ، فقد بقي الغزو يشكّل مشكلة كبيرة بسبب

الاعتداءات التي شنتها العشائر السورية على العشائر العراقية ، وقد أغضبت هذه الغزوات المسؤولين البريطانيين الذين اتهموا المسؤولين الفرنسيين بأنهم لا يتخذون إجراءات صارمة للسيطرة على ادهام الهادي وأتباعه من عشيرة شمر السورية[53].

وإزاء هذه الاتهامات المتواصلة شعر المسؤولين البريطانيون أن وقف الغزو عبر الحدود يستلزم تعاونا دوليا فطلبوا موافقة فرنسية على دعوة مؤتمر عشائري لتسوية المطالبات العشائرية وإنهاء كل الغزوات ، وقد أثمرت هذه الجهود عندما اجتمع الموظفون البريطانيون والفرنسيون في منطقة البديع في شباط 1927 للبحث في عقد مؤتمر عشائري مقترح[54].

وخلال المدة الممتدة بين الاجتماع التحضيري الأول في البديع والمؤتمر الفعلي الذي عقد في عانة في 2 نيسان 1927 تبدلت السياسة الفرنسية تجاه ادهام الهادي بصورة واضحة فخلال آذار 1927 دعي إلى دير الزور ، وأوعزت إليه السلطات الفرنسية بكل شدة أن يوقف غزواته ضد العشائر العراقية[55].

افتتح المؤتمر العشائري العراقي–السوري في نيسان 1927 في عانة وحضره ممثلون عن العشائر العراقية والسورية ذات العلاقة ومسؤولين حكوميون عراقيون وسوريون ومستشاروهم البريطانيون والفرنسيون ، وقد أشارت إحدى وثائق البلاط الملكي بأن مقررات المؤتمر الذي عقد في عانة بين 8–13 نيسان 1927[56] قد حضره من الجانب العراقي كل من أمجد العمري متصرف لواء الدليم والميجر ويلسون Major Willson مفتش لواء الدليم الإداري والمحكمون من شيوخ عشائر العراق عجيل الياور شيخ مشايخ شمر ومحروث الهذال شيخ عنزة وعلي السليمان شيخ الدليم ومن الجانب السوري حضر جميل الدهان متصرف دير الزور والكابتن بلا ضابط استخبارات البو كمال والكابتن مولكر Captain Molger رئيس مراقبة بدو دير الزور بصحبة مشايخ سوريا[57] .

أسفرت اجتماعات المؤتمر عن توقيع اتفاقية مؤقتة بين العراق وسوريا لتنظيم أمور عشائر الحدود في 6 نيسان 1927 وقد تضمنت هذه الاتفاقية ثمانية بنود نصت الأولى على أن كل غارة تقوم بها العشائر التابعة إلى سوريا والعراق في منطقة الحكومة المجاورة تكون بمثابة اعتداء يستحصل التعويض عنه من قبل الحكومة التي تتبعها تلك العشائر وأن رئيس العشيرة المعتدية يعد مسؤولا ، وفي كل قضية فإن كلتا الحكومتين تقومان بكل التحريات التي تساعد على تعيين (من تقع عليه) المسؤولية وأن تتخذ ما يلزم .

وأشارت المادة الثانية إلى أنه عند دخول العشائر السورية في العراق أو بالعكس فإنها تكون بطبيعة الحال تحت سيطرة الحكومة التي دخلت في منطقتها وذلك في جميع الأمور التي تمس القانون والنظام وكذلك من جهة تحصيل المنهوبات في خلال المدة التي تبقى فيها تلك المنطقة وتتعهد كل حكومة أن تمنع بكل الوسائل المتاحة عشائر الدولة المجاورة من استعمال منطقتها كقاعدة لشن الغزوات في الدولة التي هاجرت منها وإذا ارتكبت عشيرة أو فخذ من عشيرة تابعة لإحدى الحكومتين (جرائم) نهب في الدولة المجاورة وذلك لدى مرورها من إحدى الدولتين إلى الأخرى ، ولم يكن في الاستطاعة استحصال جميع المنهوبات قبل اجتياز العشيرة للحدود فتتعهد الحكومة التي تتبعها – العشيرة بأن تحصل – بكل الوسائل الممكنة وبعد دخول العشيرة في نفس منطقتها التعويضات عن الخسائر التي أصابت الدولة المجاورة .

أما المادة الثالثة فقد نصت على أن المنازعات التي تحدث بين العشائر العراقية والسورية تحسم من قبل هيئات تحكيمية مشتركة ينتخب أعضاؤها من بين العشائر ويرشحون بنسبة متساوية من كل جانب وذلك من قبل المتصرفين المختصين على أن يوافق على ذلك كلا الفريقين .

في حين أشارت المادة الرابعة على أن المنازعات الموجودة منذ 1921 بين العشائر والأهالي مع جميع المنازعات التي قد تحدث في المستقبل التي تحسم أو التي لا يمكن حسمها على وفق الطريقة المبينة في المادة الثالثة –إذا وقع طلب بذلك من المدعين– إلى المحاكم الاعتيادية في الدولة التي يتبعها المدعون .

وتطرقت المادة الخامسة إلى إمكانية تنقل العشائر البدوية (أو شبه البدوية) من إحدى الدولتين إلى الأخرى دون إذن سابق . أما العشائر غير المعتادة على التنقل التي ترغب في السكن بصورة مؤقتة أو دائمية في الدولة المجاورة فيجب أن تستحصل أولا أذنا من الحكومة التي تتبعها قبل اجتيازها الحدود .

وأشارت المادة السادسة إلى أن كل عشيرة أو فخذ من عشيرة تابعة لإحدى الحكومتين تدخل في منطقة الدولة المجاورة دون إذن سابق ينزع سلاحها – إذا كانت من نوع العشائر التي تحتاج إلى الإذن كما هو مذكور في المادة الخامسة وإذا كانت في حالة عصيان ضد الحكومة التي تتبعها بصرف النظر عن النوع الذي تكون منه – بقدر الإمكان من قبل حكومة المنطقة التي دخلت فيها ويؤمن بقاءها على مسافة من الحدود تكون مانعة لها من أحداث الوقائع في المنطقة التي نزحت عنها .

ونصت المادة السابعة إلى عدم اجتياز القوات المنظمة وغير المنظمة العراقية والسورية الحدود دون موافقة الحكومتين .

في حين أشارت المادة الثامنة إلى أن بنود هذه الاتفاقية هي مؤقتة يمكن إلغاؤها من قبل إحدى الحكومتين بإشعار الحكومة الثانية بذلك قبل ثلاثة أشهر[58] .

كما أسفرت اجتماعات المؤتمر عن حصول الاتفاق والصلح بين العشائر العراقية والسورية وتضمن اتفاقية عشائر شمر العراقية مع الفدعان من عنزة والخرصة من شمر سوريا واتفاقية عشائر العكيدات والبقارة السورية مع عشائر شمر والدليم وعنزة العراقية واتفاقية عشائر العمارات العراقية مع شمر خرصة السورية واتفاقية شمر خرصة والفدعان من عنزة سوريا مع عشائر الدليم العراقية واتفاقية شمر العراقية مع شمر السورية واتفاقية شمر العراق مع عشائر السبعة من عنزة سوريا واتفاقية عنزة العراق والعمارات مع عشائر شمر سوريا واتفاقية لتثبيت الديات[*] بين العشائر العراقية والسورية واتفاقية لمنع حدوث الغزوات وسائر التعديات وإلقاء السلاح ، وكانت جميع اتفاقيات المؤتمر باشراف بريطاني فرنسي مباشر[59] .

استمرت بريطانيا وفرنسا بسياسة عقد المؤتمرات العشائرية فعقد مؤتمرات عشائرية إضافية عراقية سورية سنة 1929 في مدينة الحسكة السورية حلت الكثير من المشاكل بين عجيل الياور وادهام الهادي شيخي شمر العراقية والسورية حول الغزو كذلك المصالحة التي تمت بإشراف المسؤولين البريطانيين والفرنسيين في مؤتمر تدمر في 7 تموز 1929 والذي كان آخر المؤتمرات العشائرية في عهد الانتداب البريطاني[60] .

ومما تقدم يلاحظ أن دور المسؤولين البريطانيين ومن عمل معهم فيما يخص نزاعات عشائر الحدود العراقية السورية كان اكبر من دور الفرنسيين ومنهم المس بيل Miss bell التي عرضت عليها اغلب المشكلات العشائرية على الحدود العراقية السورية خلال عقد العشرينات من القرن الماضي والتي كانت تبدي رأيها بهذه المشكلات وما ينبغي عمله بشأن كل قضية تطرح عليها[61] .

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تحاول خلق الاضطرابات داخل مناطق الانتداب الفرنسي في سوريا ، وحماية الفارين من أبناء العشائر الى مناطق انتدابها في العراق ، واستمالة زعماء القبائل القاطنة في سوريا ودفعها الى الاستيطان داخل العراق ، كذلك تشجيع القبائل العراقية على القيام بغزوات داخل الاراضي السورية[62] نجدها من جانب آخر تحمل المسؤولين الفرنسيون جزءاً كبيراً من المسؤولية الناتجة عن مشاكل عشائر الحدود العراقية السورية بسبب سياستهم

المتبعة ازاء شيوخ العشائر السورية ، وهو ما أشارت إليه المس بيل بأن مبادئ الفرنسيين العامة في الحكم أن لا يكون لموظفيهم الكبار أي اتصال مباشر مطلقا بالشيوخ الكبار وإنما عليهم أن يتعاملوا معهم عن طريق مرؤوسيهم [63] .

والى هذا المعنى أشار غلوب باشا بأنه شعر لأول مرة خلال عقد العشرينات بنوع من (مركب نقص) إزاء المسؤولين الفرنسيين حين التقى بهم في مختلف المؤتمرات التي عقدت بشأن الحدود العراقية السورية فاعتقد بأنه لا بد للمسؤولين للفرنسيين أن يكونوا أكثر مساواة فحين يكون شيوخ العرب حاضرين كان المسؤولين الفرنسيون يعاملوهم بطريقة اقل صداقة ورفقة مما كان يظهره البريطانيون إزاءهم[64] .

2. ترسيم الحدود :

أندرجت المسألة البدوية في إطار التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي كأحد فروعها المحلية. فرسم الحدود الجغرافية للدول الخاضعة للانتدابين البريطاني والفرنسي كان يحتم رسم الحدود الداخلية وكانت الحدود الصحراوية معدومة تماما لأن البدو خلال ترحالهم ، لا يعترفون بأية حدود سوى حدود الرعي. لذلك كان على سلطات الانتداب تسوية مشاكل الحدود الصحراوية المتكررة وإجبار البدو على احترامها فالحدود بين العراق وسوريا هي حدود صحراوية في الغالب وتسكنها عشائر بدوية متنقلة باستمرار ، ونظرا للصدامات بين عشائر الحدود العراقية السورية المتلاحقة بسبب الرعي كان على سلطات الانتداب حل الخلافات في الظاهر من خلال رسم الحدود .

والى هذا المعنى أشار تقرير للقنصل الفرنسي العام في بغداد[65] عام 1923 يقترح على حكومته تخطيط الحدود بين القبائل السورية والعراقية وخاصة في منطقة عشائر العكيدات السورية والدليم العراقية ، وإنه لا يمكن إقامة حدود ثابتة إلا إذا اعترف زعماء القبائل بها[66] .

ومن جهته أيضا فقد أشار دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق إلى مسألة تعيين الحدود العراقية السورية في رسالته المؤرخة في 21 كانون الثاني 1923 إلى موسيه ده كان المندوب السامي الفرنسي لسوريا ولبنان التي تناول فيها مسألة الحدود مقترحا عقد الاجتماع في مؤتمر القائم لتعيين الحدود مؤقتا بين العراق وسوريا منتهزا فرصة حضور ممثلي العشائر والحكومتين في هذا المؤتمر لتسوية هذه المسألة المهمة[67] .

وفي الوقت نفسه كانت السلطات الانتدابية تعمل على تخطيط الحدود بين العراق وسوريا بما يضمن تحرك رساميلها بحرية كاملة عبر الصحراء . وهي تريد بذلك إشراك زعماء عشائر الحدود العراقية – السورية في ضمان تحرك الرساميل التجارية بمختلف وسائل الترهيب والترغيب. وكانت المصلحة تقتضي إبرام اتفاقيات بين المسؤولين البريطانيين والفرنسيين باسم الدولة الخاضعة لانتدابهم لأن القبائل المتقاتلة كانت تلجأ إلى أراضي دولتين تخضعان لنظامين من الانتداب. وكانت السلطات الفرنسية والبريطانية تشجع ذلك الاقتتال بما يضمن الفصل بين القبائل تبعا للحدود المرسومة[68] .

لقد استغلت كل من بريطانيا وفرنسا وقف الغزوات العشائرية بصورة مؤقتة عبر الحدود العراقية السورية خلال سنتي 1930–1931 فتم الاتفاق على عقد اتفاق حدود وحسن جوار بين العراق وسوريا في 3 تشرين الأول 1932 تضمن تأييد العقود المعتادة للعشائر الرحالة والمستوطنة فيما يتعلق بحرية تنقل العشائر في مراعيهم وتنظيم المنازعات بين العشائر والإشراف على العشائر الرحالة والأمن على الحدود العراقية – السورية[69] .

فيما استمرت منازعات عشائر الحدود العراقية–السورية والجهود المبذولة لتسوية هذه المسألة من قبل الحكومتين العراقية والسورية بعد استقلال العراق عام 1932 وانتهاء عهد الانتداب البريطاني من خلال المؤتمرات العشائرية وترسيم الحدود وهو ما يتطلب معالجته مستقبلا في بحث مستقل إن شاء الله .

الخاتمة

تعد مسألة عشائر الحدود العراقية – السورية 1920–1932 من العلامات البارزة في تاريخ العلاقات العراقية – السورية خلال عهد الانتداب البريطاني على العراق والفرنسي على سوريا وما ترتب على ذلك من تأثير مباشر على العلاقات بين سلطتي الانتدابين البريطاني والفرنسي . فقد كانت تجاوزات العشائر العراقية على الحدود السورية وما يقابلها من الجانب الآخر من تجاوز العشائر السورية على الحدود العراقية بسبب عدم إلتزام هذه العشائر بالحدود المرسومة بين الدولتين وخاصة في موسم الرعي والغزوات العشائرية فإن هذه العشائر البدوية التي كان أبرزها عشائر شمر وعنزة العراقية والسورية كانت دائما ما تتجاوز الحدود فيؤدي ذلك الى حدوث مشاكل بين الدولتين مما يؤثر بالنتيجة على العلاقات بين سلطتي الانتداب البريطاني والفرنسي .

ومن جهتهما حاولت سلطتا الانتداب البريطاني والفرنسي معالجة هذه المشكلة من خلال عقد العديد من المؤتمرات العشائرية بين عشائر الحدود العراقية – السورية ذات العلاقة المباشرة وخاصة من عشائر شمر وعنزة والدليم العراقية وعشائر شمر والعنزة والعكيدات السورية وذلك لوضع حد لظاهرة الغزو العشائري لما لها من تأثير على طريق التجارة بين العراق وسوريا وذلك لحماية المصالح البريطانية والفرنسية ابتداء من مؤتمر القائم عام 1923 حتى مؤتمر تدمر عام 1928 . كذلك من خلال المحاولات التي بذلتها بريطانيا وفرنسا لترسيم الحدود بين العراق وسوريا لوضع حد لظاهرة الغزو العشائري وتجاوزات عشائر الحدود العراقية – السورية التي استمرت على الرغم من ذلك بعد استقلال العراق عام 1932 .

وفي هذا الصدد فقد حمل المسؤولون البريطانيون المسؤولين الفرنسيين جزءاً كبيراً من المسؤولية الناتجة عن هذه الظاهرة نتيجة سياستها المستخدمة ازاء شيوخ هذه العشائر التي لم تضع حداً لظاهرة الغزو العشائري على الرغم من عقد العديد من المؤتمرات العشائرية ومحاولات رسم الحدود بين العراق وسوريا .

هوامش البحث :

(1) محمد السيد عمر : العراق والبلاد المجاورة ، (بغداد 1944) ، ص 64 .
(2) عبد الجبار عريم : القبائل الرحل في العراق ، (بغداد 1965) ، ص ص 17–18 ؛ مسعود ضاهر : المشرق العربي المعاصر من البداوة الى الدولة الحديثة ، (بيروت 1986) ، ص 176 .
(3) عباس العزاوي : عشائر العراق ، ج1 ، (بغداد 1937) ، ص 162 ؛ ثامر عبد الحسن العامري : موسوعة العشائر العراقية ، ج1 ، (بغداد 1992) ، ص 137 .
(4) العزاوي : المصدر السابق ، ج1 ، ص ص 267–282 ؛ العامري : المصدر السابق ، ج2 ، ص58 .
(5) عبد الجليل الطاهر : تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، (بغداد 1958)، ص 52 ؛ ضاهر : المصدر السابق ، ص 177 .
(6) العزاوي : المصدر السابق ، ج3 ، ص 95 ؛ العامري : المصدر السابق ، ج2 ، ص ص 71–71 .
(7) العزاوي : المصدر السابق ، ج1 ، ص 178 .
(8) المصدر نفسه : ج1 ، ص 265 ؛ العامري : المصدر السابق ، ج2 ، 278 .
(9) العزاوي : المصدر السابق ، ج1 ، ص 263 ؛ عبد الجبار الراوي : البادية ، (دم 1972) ، ص 83 .
(10) الطاهر : المصدر السابق ، ص 24 ؛ الراوي : المصدر السابق ، ص 83 .
(11) العزاوي : المصدر السابق ، ج3 ، ص 130 ؛ الطاهر : المصدر السابق ، ص 32 .
(12) العامري : المصدر السابق ، ج1 ، ص 197 .
(13) المصدر نفسه : ج7 ، ص 190 .
(14) عريم : المصدر السابق ، ص ص 23–24 .
(15) ج.س كلوب : "بدو العراق الشمالي" ، مجلة الاعتدال ، ع1 ، بغداد 1935 ، ص ص 19–20 .
(16) للتفصيلات عن الغزو ينظر : العزاوي : المصدر السابق ، ج1 ، ص ص 349–368.
(17) المصدر نفسه : ج1 ، ص 349 .
(18) الراوي : المصدر السابق ، ص 283 .
(19) خليل علي مراد : "الاحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني" ، في مجموعة باحثين : المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، (بغداد 2002) ، ص 552 .
(20) أحمد وصفي زكريا : عشائر الشام ، م1 ، (دمشق 1945) ، ص 371 .
(21) F.O. 371/ 10027. 4601. 1921.
(22) العزاوي : المصدر السابق ، ج1 ، ص 166 .
(23) جون فردريك وليمسون : قبيلة شمر العربية مكانتها وتاريخها السياسي 1800–1958 ، (لندن 1999) ، ص 236 .

والخوة أو الخاوة ضريبة تدفعها العشائر التي تدخل الجزيرة طوعا أو كرها وهي مقدار معين من المال أو مقدار معين من الدهن أو الأغنام يدفع الى شيخ معين من شمر كل سنة وتؤخذ الخاوة من المستطرق ايضا فجيب عليه أن يدفع مقدار معين من النقود عن كل جمل يمر بالجزيرة وكذلك العشائر الريفية التي تدفع ما عليها من حبوب كل موسم. انظر الراوي ، المصدر السابق ، ص 245؛ جاسم محمد ذويب ، قبيلة شمر ، ج1 ، (بغداد 1992) ، ص 30 .

(24) كلوب : المصدر السابق ، ص 217 .
(25) وليمسون : المصدر السابق ، ص 236 .
(26) زكريا : المصدر السابق ، ص 576 .

(27) وليمسون : المصدر السابق ، ص 238 .
(28) المصدر نفسه : ص 243 .
(29) ضاهر : المصدر السابق ، ص ص 129–130 .
(30) عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج1 ، (بغداد 1989) ، ص ص 91–92 .
(31) ذوقان قرموط : المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ، (القاهرة 1978) ، ص 193.
(32) وليمسون : المصدر السابق ، ص 227 .
(*) من الابل الابيض يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ويقال : " بعير هِجَانٌ وناقة هِجَانٌ وابل هِجَانٌ " . لويس معلوف : المنجد في اللغة والادب والاعلام ، (بيروت 1956) ، ص 856 .
(33) المصدر نفسه : ص 237 .
(34) المصدر نفسه : ص ص 235–236 .
(35) المصدر نفسه : ص 236 ؛ عبد اللطيف اسماعيل عيسى الجبوري ، عجيل الياور أمير بادية الجزيرة، (بغداد 2000) ، ص 18 .
(36) دار الكتب والوثائق : البلاط الملكي ، عشائر الحدود العراقية – السورية ، الملف 311/1171 ، و2 ص 5 .
(37) المصدر نفسه : و3 ص 7 .
(38) المصدر نفسه : و4 ص 16 .
(39) المصدر نفسه : و4 ص 16 .
طلبت الحكومة العراقية من محروث الهذال شيخ عنزة حماية الطريق المؤدي الى سوريا كما طلبت من عجيل الياور شيخ مشايخ شمر حماية الطريق الشمالي المؤدي الى الموصل ويتلقون اكراميات من الحكومة العراقية لقاء الخدمات التي يؤدونها .
Mohammed Fadhel Jamali, The New Iraq its Problem of Bedouin Education, (New York 1934), p. 65.
(40) أشارت احدى وثائق البلاط الملكي الى حضور مندوبين أخريين من الجانب الفرنسي الا انها لم تشير الى اسمائهم . د.ك.و : المصدر السابق ، و7 ص 20 .
(41) الجبوري : المصدر السابق ، ص 18 .
(42) لم يشر المصدر الى عشيرته .
(43) المصدر نفسه : ص 19 .
(44) المصدر نفسه : ص 19 .
(45) المصدر نفسه : ص 22 .
(46) وليمسون : المصدر السابق ، ص 236 .
أشار لونكريك بان محاولة اعادة فتح الطريق بين العراق وسوريا ادى الى عقد سلسلة من المؤتمرات في الموصل ودير الزور والقائم والبو كمال بين المندوبين العراقيين والسوريين والمسؤولين البريطانيين والفرنسيين خلال المدة من 1920–1924 وان هذه المؤتمرات نجحت في اعادة فتح الطريق وتوفير الامن وتسوية جزء من العداوة القديمة بين عشائر العمارات والعكيدات والدليم . ولم نجد اشارة الى عقد هذه المؤتمرات في هذه المدة في المصادر الاخرى . ستيفن همسلي لونكريك : العراق الحديث من سنة 1900–1950، ج1 ، (بغداد 1988) ، ص 262 .
(47) د.ك.و : المصدر السابق ، و7 ص 20 .
(48) المصدر نفسه : و7 ص 23 .

(49) المصدر نفسه : و8 ص 23 .
(50) لونكريك : المصدر السابق ، ج1 ، ص 262 .
اشار مسعود ضاهر بان مؤتمر البو كمال عقد في ايلول 1924 وكانت القبائل المعنية بهذا المؤتمر شمر السورية والفدعان في منطقة دير الزور والبو كمال من جهة ، وقبائل شمر العراقية والعمارات والدليم من جهة اخرى ، ولم نجد اشارة الى ذلك في المصادر الاخرى . انظر : ضاهر ، المصدر السابق، ص189.
(51) اشار الراوي الى ان القانون رقم (47) والخاص بمنع الغزو قد اصدرته الحكومة العراقية في عام 1927 . انظر : الراوي : المصدر السابق ، ص ص 82–83 .
(52) وليمسون : المصدر السابق ، ص 244 .
(53) المصدر نفسه : ص ص 245–246 .
(54) المصدر نفسه : ص ص 244–246 .
(55) المصدر نفسه : ص 246 .
(56) نلاحظ اختلاف في تاريخ عقد هذا المؤتمر ، فقد أشار وليمسون الى أن المؤتمر عقد في 2 نيسان 1927 في حين أشارت هذه الوثيقة الى انه عقد خلال المدة بين 8–13 نيسان 1927 ، د.ك.و ، البلاط الملكي ، الحدود العراقية–السورية ، الملف 311/850 ، و1 ص2 .
(57) المصدر نفسه : و1 ص 2 .
(58) فؤاد الراوي : المعجم المفهرس للمعاهدات ، ج1 ، (بغداد 1975) ، ص ص 253–254 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج2 ، (بغداد 1988)، ص ص 58–59 .
(*) الدية : جمع ديات وهي ما يعطى من المال بدل نفس القتيل . معلوف : المصدر السابق ، ص 894 .
(59) د.ك.و : المصدر السابق ، الملف 311/850 ، و1 ص 2 .
(60) ضاهر : المصدر السابق ، ص 131 ؛ وليمسون ، المصدر السابق ، ص 253 .
بالرغم من الجهود المبذولة فان الباحث لم يتمكن من الحصول على معلومات كافية عن هذين المؤتمرين وذلك لندرة المصادر التي تطرقت الى ذلك .
(61) محمد يوسف ابراهيم القريشي : المس بيل واثرها في السياسة العراقية ، (بغداد 2003)، ص 164 .
(62) ضاهر : المصدر السابق ، ص ص 127–128 .
(63) المس بيل : العراق في رسائل المس بيل ، (بغداد 1977) ، ص 510 ؛
Elizabeth Burgoyne: Gertude Bell from her Personal Paper, 1914–1926, (London 1961), pp. 330–331.
(64) غلوب باشا : مذكرات غلوب باشا 1897–1983 ، (بغداد 1988) ، ص 125 .
(65) لم يشر المصدر الى اسمه .
(66) ضاهر : المصدر السابق ، ص ص 157–158 .
(67) د.ك.و : المصدر السابق ، الملف 311/1171 ، و4 ص 16 .
(68) ضاهر : المصدر السابق ، ص 158 .
(69) د.ك.و. : البلاط الملكي ، الملف 311/898 ، و 17 ص 72 .